03
المحلية الصباح
العدد 1746 - السنة السادسة
الثلاثاء 21 صفر 1435 - الموافق 24 ديسمبر 2013
Tuesday 24 December 2013 - No.1746 - 6th Year

«الأشغال»: لدينا 77 مشروعاً بـ 1.949 مليار دينار لـ22 جهة حكومية

أعلن الوكيل المساعد لقطاع المشاريع الانشائية بوزارة الاشغال العامة المهندس طلال الاذينة ان القطاع يتعامل مع 77 مشروعا في مراحل ما قبل التصميم والتصميم والطرح والتنفيذ بقيمة اجمالية بلغت مليار و949 مليون دينار يستفيد منها 22 جهة حكومية. وقال الاذينة في مؤتمر صحافي عقده أمس، بمقر مشروع معهد الدراسات القضائية ان اكبر مشاريع القطاع من حيث التكلفة هو مشروع مجمع المؤسسات الإصلاحية لوزارة الداخلية بتكلفة 5 مليون ونحو 556 الف دينار للتصميم و170 مليون دينار التكلفة التقديرية للتنفيذ وبمساحة 180 الف و750 متار مربع بمنطقة الصليبية. واضاف ان هناك مشروع مجمع مستشفى الشرطة في منطقة الصباح الصحية بتكلفة اجمالية للتصميم بلغت مليون و924 الف دينار وتكلفة تقديرية تصل الى 150 مليون دينار ويقام على مساحة 90 الف متر مربع فضلا عن مشروع المستشفى الذي تصل تكلفة تصميمه الى 780 الف دينار و46 مليون دينار للتنفيذ على مساحة 33 الف و735 متر مربع في منطقة الصليبية وجميعها في مرحلة ما قبل التصميم.

الأمير استقبل الغانم والوفد البرلماني لبروكسل وهنأ دشتي والفضل بفوزهما بعضوية المجلس

«الدستورية» قضت باستمرار مجلس الأمة .. والحكومة استقالت

سمو أمير البلاد مستقبلاً مرزوق الغانم والوفد البرلماني الزائر لبروكسل

■ العبدالله: الحكومة ملتزمة بـ «الكامل» بتنفيذ أحكام القضاء العادل

■ القضاء الكويتي الشامخ سيظل دوماً «المرجعية الصادقة والملاذ الآمن للجميع»

■ الوزراء وضعوا استقالاتهم بتصرف المبارك لتمكين سموه من الإعداد لمتطلبات المرحلة

■ رئيس الوزراء ارتأى رفع الأمر إلى صاحب السمو لاتخاذ ما يحقق المصلحة الوطنية

كتب مصطفى كامل وفارس العبدان

فيما قدم أمس وزراء الحكومة استقالتهم للرئيس سمو الشيخ جابر المبارك ليضعوها تحت تصرف صاحب السمو،قضت المحكمة الدستورية أمس برفض الطعن المقدم بعدم صحة الإنتخابات وفقا لمرسوم الصوت الواحد، وبالتالي صحة انعقاد جلسات المجلس، وعليه يستمر المجلس.كما قضت باسقاط عضويتي معصومة المبارك عن الدائرة الأولى، وسقوط عضوية أسامة الطاحوس عن الدائرة الثالثة، وفوز عبدالحميد دشتي ونبيل الفضل ليكونا عضوين بمجلس الأمة عن الدائرتين الأولى والثالثة.

واستقبل سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد بقصر بيان صباح أمس وبحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد استقبل سموه رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم واعضاء وفد المجلس الذين قاموا بزيارة رسمية الى مملكة بلجيكا الصديقة.

وبعث سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ببرقيتي تهنئة لكل من النائب عبدالحميد عباس حسين دشتي والنائب نبيل نوري فضل الفضل عبر فيهما سموه عن خالص تهانيه بمناسبة صدور حكم المحكمة الدستورية القاضي بفوزهما بعضوية مجلس الأمة متمنيا سموه لهما كل التوفيق لخدمة الوطن العزيز والإسهام في رقيه وتطوره ورفع رايته.

وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ببرقيات تهنئة مماثلة.

وأعرب رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم عن اعتقاده بان حكم المحكمة الدستورية الصادر أمس بشان مجلس (2013) سيساهم «بشكل كبير» في اعادة الاستقرار المطلوب وتحقيق الانجاز المنشود مقدما التهاني «لكل كويتي راغب بالاستقرار وطامح للتنمية ويريد لبلاده ان تنهض من جديد».

ووجه الغانم في مؤتمر صحافي أمس خطابه الى مختلف اطياف الشعب الكويتي بالتاكيد على اهمية العمل «يدا بيد» والتعاون على وضع مصلحة المواطن الكويتي نصب الاعين فاليوم «لدينا صفحة طويت بعد فترة من عدم الاستقرار بسبب ترقب حكم المحكمة الدستورية والذي هو عنوان الحقيقة».

وعبر عن تهانيه لاعضاء مجلس الامة والشعب الكويتي بالحكم التاريخي الصادر عن المحكمة الدستورية اليوم برفض الطعون في صحة انتخابات مجلس الامة 2013.

وقال «نبارك للشعب الكويت صدور هذا الحكم الهام والتاريخي من المحكمة الدستورية .. ولطالما اعلنا الاحترام للحكم اين كان».

وجدد التاكيد على احترام نواب الامة لاحكام القضاء قائلا «الله يعيننا جميعا على المسؤولية الملقاه علينا وابارك لدشتي والفضل بفوزهم بعضوية مجلس الامة واقول لمعصومة والطاحوس انكم ادبتوا ما عليكم خلال الفترة الماضية وكل التوفيق في حياتكم».

واضاف الغانم «ان هذا الحكم اضاف عاملا مستقرا لكل الاهداف التي تحدثنا عنها مطلع الفصل التشريعي ونتطلع الى تحقيقها بارادة صلبة وبعزيمة قوية» موضحا ان اللجان البرلمانية تعمل وتقاريرها سترفع الى المجلس «ولن يعطلنا تقديم الوزراء استقالاتهم لاننا سنعقد جلسات اضافة حتى لو اظطررنا لعقدها بشكل يومي لاقرار التقارير والقوانين بعد تشكيل الحكومة».

وعن كثرة الاستجوابات قال «اننا الان نفتح صفحة جديدة وبغض النظر عن ادوات دستورية استخدمها النواب وهي ضمن حقوقهم الدستورية لكن المجلس سيجد الالية كي لا تتعارض الاستجوابات مع الجلسات العادية» لافتا الى ان من لديه ارادة حقيقية للعمل فلن يعيقه شيء «فهذا مجلس يمثل الارادة الحرة للشعب الكويتي ويريد الانجاز ومن يحب الكويت فعليه منح الفرصة لهذا المجلس».

واشار الى ان النواب خرجوا اليوم من هاجس ابطال المجلس بعد صدور حكم المحكمة الدستورية مشددا على وجوب منح المجلس الفرصة كاملة قبل الحكم على نتائجه «اما ان كان هناك من يخشى نجاح المجلس فهذا لن يكون عائقا امامنا».

وبسؤاله عن استمرار المجلس اربع سنوات اعرب الغانم عن الامل «في ان يكمل المجلس دورته كاملة اما مسالة استكمالها من عدمها فهذا بيد سمو امير البلاد الذي وحده يملك حق حل المجلس» وفق مقتضيات الدستور.

كما اعرب عن تمنياته ان يوفق رئيس مجلس الوزراء في التعديل الوزاري حتى يكون لديه فريق وزاري قادر على مواكبة طموحات اعضاء المجلس «المرتفعة» موضحا ان «هذا ما نتطلع اليه ونتمناه فان وفق لبلاده ان تنهض من جديد».

ووجه الغانم في مؤتمر صحافي أمس خطابه الى مختلف اطياف الشعب الكويتي بالتاكيد على اهمية العمل «يدا بيد» والتعاون على وضع مصلحة المواطن الكويتي نصب الاعين فاليوم «لدينا صفحة طويت بعد فترة من عدم الاستقرار بسبب ترقب حكم المحكمة الدستورية والذي هو عنوان الحقيقة».

وعبر عن تهانيه لاعضاء مجلس الامة والشعب الكويتي بالحكم التاريخي الصادر عن المحكمة الدستورية اليوم برفض الطعون في صحة انتخابات مجلس الامة 2013.

وقال «نبارك للشعب الكويت صدور هذا الحكم الهام والتاريخي من المحكمة الدستورية .. ولطالما اعلنا الاحترام للحكم اين كان».

وجدد التاكيد على احترام نواب الامة لاحكام القضاء قائلا «الله يعيننا جميعا على المسؤولية الملقاه علينا وابارك رئيس الحكومة فهذا امر في مصلحة الكويت والكويتيين».

وحول عدم وجود مهلة محددة دستوريا لتشكيل الحكومة قال «ما انتماه ان يتم الاعلان عن التشكيل الحكومي الجديد في اسرع وقت ممكن حتى نتمكن من انجاز الاعمال» لافتا ان الاعمال البرلمانية مستمرة لاسيما اللجنة الاسكانية التي تعمل على قدم وساق وهي تعكف على الاعداد لمؤتمر خاص للاسكان سيتم دعوة جهات حكومية وغير حكومية اليه.

وأكد رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم تسلمه كتابا رسميا من الحكومة يفيد بتقديم جميع الوزراء لاستقالاتهم ووضعها بتصرف سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء موضحا ان الحكومة اعتذرت بذلك عن عدم حضور جلسة المجلس المقررة غدا.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين أمس «وصلني رسميا كتاب من الحكومة يفيد بتقديم كافة الوزراء استقالتهم ووضعها تحت يد سمو رئيس مجلس الوزراء».

واضاف ان «الحكومة ابلغتني بنفس الكتاب عدم حضورها جلسة الغد ..الا انني ساحضر واذا لم تحضر الحكومة سارفع الجلسة الى جلسة مجلس الامة المقبلة».

واكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح التزام الحكومة «الكامل» بتنفيذ احكام القضاء العادل.

وقال الشيخ محمد العبدالله في تصريح لـ (كونا) بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بشان الطعون الانتخابية اليوم أن القضاء الكويتي الشامخ سيظل دوما «المرجعية الصادقة والملاذ الآمن للفصل فيما نختلف حوله من أمور».

وكانت المحكمة الدستورية قد قضت اليوم برفض بعض الطعون الانتخابية بشان صحة انتخابات مجلس الامة (يوليو 2013) وبقبول ترك الخصومة في طعنين.

كما قضت المحكمة ببطلان عضوية النائبين في مجلس الامة الحالي أسامة الطاحوس ومعصومة المبارك واعلان فوز المرشحين عبدالحميد دشتي ونبيل الفضل بعضوية مجلس الامة الحالي.

وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح ان جميع الوزراء وضعوا استقالاتهم بتصرف سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء لتمكين سموه من الاعداد لمتطلبات المرحلة المقبلة.

الشيخ محمد العبدالله

■ يتعذر على الحكومة حضور جلسات المجلس لحين البت في شأن تلك الاستقالات

واضاف الشيخ محمد العبدالله في تصريح لـ (كونا) «ان سمو رئيس مجلس الوزراء ارتأى رفع الامر الى حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لاتخاذ ما يراه محققا للمصلحة الوطنية».

واوضح بالقول «نظرا الى ان جميع الوزراء قد وضعوا استقالاتهم بتصرف سمو رئيس مجلس الوزراء فانه يتعذر على الحكومة حضور جلسات مجلس الامة لحين البت في شان تلك الاستقالات».

وفيما يلي اهم الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية في الطعون الانتخابية:

أنشئت المحكمة الدستورية في الكويت بعد صدور القانون رقم 13 لسنة 1973 الذي أوكل الى المحكمة مهمة تفسير النصوص الدستورية والفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين والمراسيم بقوانين واللوائح وفي الطعون الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس الأمة أو بصحة عضويتهم بحيث يكون حكم المحكمة الدستورية ملزما للجميع ولسائر المحاكم.

وحدد المشرع اختصاصات المحكمة الدستورية في أربعة مجالات من الاحكام هي الأحكام الصادرة في الطعون الانتخابية والأحكام الصادرة في المنازعات الدستورية وطلبات تفسير نصوص الدستور وقرارات لجنة فحص الطعون.

دعا النائب د. يوسف الزلزلة بمناسبة صدور حكم المحكمة الدستورية ببدء الدعوة للانتخابات الأخيرة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك إلى تشكيل حكومة قوية وقادرة على الانجاز بعيدا عن المحاصصة أو الاتيان باعضاء محسوبين على تيارات سياسية مؤكدا بالوقت ذاته ان المسؤولية لانه هي مسؤولية رئيس مجلس الوزراء واعضاء حكومته المقبلة خاصة وان حكم الدستورية اليوم مدعاة للتفاؤل بمرحلة الاستقرار السياسي والانجاز به انه انهكت البلاد بصراع سياسي مرير لسنوات مضت.

وقال د. الزلزلة في تصريح صحافي يوم امس «انه مع حكم المحكمة الدستورية بعدم ابطال مجلس الامة ستشهد مشهدا جديدا من العمل البرلماني الذي نأمل أن يرافقه مشهدا جديدا من العمل الحكومي غايتهما تحقق حالة الاستقرار السياسي التي تعد البلاد في امس الحاجة لها».

وشدد الزلزلة على انه هذا الحكم سيكون بداية للعمل البرلماني المتميز الذي يصبو إلى تحقيق التنمية والتطور والرقي وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بوجود ما يوازيه حكوميا من خلال تشكيلة قوية قادرة على إدارة دفة الأمور بالبلاد حتى نستطيع بلوغ غايتنا.

وأعرب الزلزلة عن امله في ان يتم اجراء وترتيب التشكيلة الحكومية في اسرع وقت حتى تنطلق السفينة الى رحاب العمل والانجاز والتنمية ويأتي في مقدمتها حل القضية الاسكانية التي تبنتها السلطتين كأولوية لأعمالها فقد ان الآوان لان نضع قطار حل القضية الاسكانية على مساره الصحيح، متوجها بهذه المناسبة «أي الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية» بالشكر الجزيل للاخ النائب يعقوب الصانع الذي كان على رأس فريق الدفاع عن مجلس الامة.

وتابع الزلزلة «ان حكم المحكمة الدستورية نقطة انطلاقة للاستقرار السياسي الذي نحتاجه لبناء وطن كما صورنا به خلال السنوات الماضية من حالة عدم الاستقرار ووجود معارضة لم تكن معارضة من اجل التنمية والتطوير مع احترامي وتقديري لهم وانما كانت تدفع باتجاه مزيد من التوتر والتجاذب السياسي لافتا الى انه اليوم هناك مسؤولية كبرى على اعضاء مجلس الامة لبناء الكويت واعادة التنمية والتطور.

ودعا الحكومة المقبلة الى ضرورة الابتعاد عن الاستفزاز السياسي لمجلس الامة ومد يد التعاون معه خاصة وان الكويت انهكت من حالة عدم الاستقرار السياسي واشغلت محاكمها بقضايا غير مستحقة شبرا في انه الآن المسؤولية مسؤولية سمو رئيس مجلس الوزراء واعضاء حكومته المقبلة لان يضعوا ايديهم بيد المجلس من اجل الكويت.

واعرب عن تفاؤله في المرحلة المقبلة والتي ستكون لصالح الاستقرار والاستمرار بالمجلس والابتعاد عن حالة الاستفزاز السياسي متمنيا أن يكمل هذا المجلس عمره الدستوري لمدة أربع سنوات.

من جهته، اكد النائب د.حسين قويعان ان حكم المحكمة الدستورية بسلامة الدعوة للانتخابات البرلمانية الاخيرة يعد بمثابة نقطة انطلاقة لحالة الاستقرار السياسي في البلاد بعد ما عانته طوال الفترة الماضية من ازمات وتجاذب سياسي مشددا في الوقت ذاته ان هذا الحكم مدعاة لاجراء تعديل وزاري يكون نازعا لفتيل اي ازمة سياسية مقبلة وبما يحقق ويكمل حال الاستقرار التي أقرها حكم المحكمة الدستورية.

وقال قويعان في تصريح صحافي يوم امس «نبارك الجميع هذا الحكم التاريخي الصادر من المحكمة الدستورية والذي اخرج الوضع السياسي للكويت من عنق الزجاجة فنحن الآن نتعامل مع مجلس دستوري ويتمتع بشرعية ونسأل الله ان يوفق هذا المجلس والحكومة للتعامل الدستوري الصحيح وبما يصب في صالح تعاون السلطتين وتحقيق تطلعات وطموحات الشارع الكويتي في مجالات التنمية».

وشدد على ان حكم اليوم هو دلالة ومؤشر ونقطة انطلاقة لحالة الاستقرار السياسي والدفع في اتجاه تعاون السلطتين ونحن الآن كنواب نشدد أكثر من ذي قبل على ضرورة التعديل الوزاري خاصة وقد سمعنا لانه بتقديم الوزراء استقالاتهم، معربا عن امله في ان يكون التعديل الوزاري المرتقب مدعاة لنزع لفتيل الازمات وان يكون لغرض التدوير الوزاري للوزراء المساءلة سياسيا، خاصة وانه اي وزراء عليهم ملاحظات سياسية سيتم متابعتهم حتى وانه يتم ذهابه لوزارة أخرى.

من جانبه، قال النائب خليل عبدالله: بعد حكم الدستورية علينا ان نبدأ بالعمل، فقد اضعنا كثير من الوقت وحان وقت العمل، سندرك بالقول: ان الرسالة بعد الحكم، جمع حي على العمل، موضحا ان يتطلع لحكومة قوية بالكويت، لديها مهجية جديدة، فالمسالة ليس مسالة تغير أشخاص بل بتغير منهجية العمل لانتشال البلد من الحال التي منها.

وبسؤاله عن ما يتعلق في طرح الثقة في وزيرة التنمية رولا دشتي، قال : انا تقدمت بالفعل بطلب اضافة اسمي بدلا من اسم الاخت معصومة المبارك على طلب طرح الثقة بعد صدور حكم المحكمة الدستورية.

واعلن انه تقدم بطلب ادراج اسمه ضمن طلب طرح الثقة في وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة وشؤون التخطيط والتنمية د.رولا دشتي بعد ان ابطلت المحكمة الدستورية امس عضوية النائب السابق د.معصومة المبارك في المجلس الحالي.

وقال عبدالله في تصريح صحافي امس فقدنا نائبان من الاعزاء بعد حكم الدستورية وسنفقد عملهما المهني داخل المجلس وهما معصومة المبارك واسامة الطاحوسة، مضيفا ان المجلس كسب نائبان وهما نبيل الفضل وعبد الحميد دشتي.

وبسؤال انه هل سيقبل بعودة الوزيرة رولا دشتي، قال : سيقبل بعودة رولا وتدويرها وهي على

يوسف الزلزلة متحدثاً

صفاء الهاشم تحمل الزهور داخل المجلس

حسين القويعان